القطاع العام في العراق
المرحلة الانتقالية والشراكة مع القطاع الخاص
A public Section in Iraq

أ. م. د. محسن حسن علوان
جامعة ديالى- عميد كلية الإدارة والاقتصاد

1- المقدمة

تظهر الحاجة إلى التصحيح الاقتصادي نتيجة الاختلافات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية والتي تتراكم خلال مدة من الزمن سواء بفعل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية، حيث ان الغرض من عملية التصحيح واعادة الهيكلة هو معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تتراكم خلال فترة من الزمن نتيجة سياسات داخلية معينة (مثل التغيرات الكبيرة في معدلات التبادل التجاري، والسيطرة على الطلب المحلي، وتغير النظام السياسي).

وفي العراق وعلى مدى أكثر من 35 عاما منذ عام 1968 كان القطاع العام يقود الفعاليات الاقتصادية. ثم مر البلد بحرب مع إيران امتدت لثمان سنوات منذ عام 1980. فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد عام 1990 . وقد حصلت له الصدمة في نيسان عام 2003 حيث الاحتلال الأمريكي وتأكيد سياسة التوجه نحو اقتصاد السوق . وتركيز توجهات الخصخصة لمنشات القطاع العام تمهيدا لإعطاء الدور الاكبر للقطاع الخاص واعتماد الدولة فقط على دور الإرشاد والتوجيه.

سنحاول في الجانب النظري من البحث الاشارة الى دور القطاع العام (الذي يعتمد على العوائد النفطية والتي شكلت نسبة 95% عام 1995 من اجمالي صادرات العراق) في النمو الاقتصادي في العراق منذ عام 1968 ولغاية عام 2008 . كذلك ولنفس الفترة معرفة تأثير دور القطاع الخاص في هذا النمو.

اما في الجانب العملي (التطبيقي) سنعتمد على التحليل الاقتصادي بالاستعانة بالمعادلات والنماذج الاحصائية للوقوف على تأثير القطاعين وبشكل منفصل وتأثيرهما بشكل مشترك في النهوض بالعملية الاقتصادية في العراق . وهو ما سيتم تناوله في فصول البحث اللاحقة .

مفاتيح البحث / دور القطاع العام- تخصيصات الاستثمار- الحصار الاقتصادي- دور القطاع الخاص- التعايش بين القطاعين العام والخاص- نسبة التطور .

The role of the public sector- Investment customizations- economic embargo - The role of the private sector - Coexistence between the public and private sectors - Ratio of growth

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 81
العدد 69
الصفحات 551- 871

2- مشكلة البحث

فشل وتعثر القطاع العام بمفرده تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب طوال الفترة منذ عام 1968- 2003 .

3- فرضية البحث

قام الباحث باختبار فرضية العدم التالية :

(ان النهوض بالعملية الاقتصادية لا يتم بالشراكة بين القطاعين العام والخاص)

H0 :

4- هدف البحث

الاثبات العملي للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنهوض بالعملية الاقتصادية بالعراق بعد عام 2003 .

5- أسلوب البحث

اتبع الباحث أسلوبين هما :

أ- الاسلوب الوصفي وذلك من خلال المقارنة ما بين المدد الزمنية للقطاعات الاقتصادية .

ب - الاسلوب التحليلي من خلال استخدام البرامج و المعادلات الاحصائية لأثبات الفرضية البديلة للبحث والتي تنص على (ان عملية النهوض بالاقتصاد العراقي تتم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) .

6- هيكلية البحث

قسم الباحث البحث الى مقدمة واربعة فصول، حيث تناول الفصل الاول دور القطاع العام خلال الفترة الزمنية (1968- 2003) في العملية الاقتصادية بالعراق، وتم التطرق بوجه خاص الى خطط التنمية القومية ، وما مر به العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، كما تم تأشير فاعلية القطاع الخاص خلال فترة البحث . في الفصل الثاني أوضح امكانية التعايش بين القطاعين بأسلوب تحليلي وفق الادوات التحليلية الاقتصادية . اما في الفصل الثالث فقد تم تحليل تعيش القطاعين العام والخاص بواسطة النماذج الاحصائية بهدف اثبات الفرضية البديلة لفرضية العدم، اما في الفصل الرابع فقد تم استخلاص الاستنتاجات ووضع التوصيات الخاصة بالبحث . وفي الختام تم تنظيم ملحق ايضاحي للنماذج والمعادلات والاختبارات الاحصائية ، ثم قائمة المصادر المستخدمة في البحث .

7- الإطار النظري للبحث

إن التكامل الاقتصادي يعني الجمع تحت مظلة إدارة واحدة بين وحدات إنتاجية أو بين صناعات مختلفة تكمل بعضها البعض .بحيث تتم الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الوقورات المترتبة عليه ، كما يعمل التكامل على إزالة الآثار السلبية الناتجة عن المنافسة بين المشروعات المتماثلة .

وقد يتم التكامل على مستوى القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي ، وعليه يتطلب التخطيط المتكامل ضرورة فهم هذه العلاقات فيتم توجيه الاستثمارات بحيث أن يدعم كل قطاع اقتصادي القطاعات الأخرى مع مراعاة طبيعة النشاط الاقتصادي وليس لحجمه فقط .

8- البحوث والدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات و البحوث التي عالجت او بحثت في الاقتصاد العراقي، لوحظ بأنه قد تم تناول الموضوع من ناحية (أهميته في قيادة الاقتصاد العراقي ، او تأثير هذا القطاع على نشاط القطاعات الاقتصادية ، كما تم تناوله بأسلوب نقدي من حيث ضعف تأثير الدولة في هذا القطاع مما قاد البلد الى عدم التنمية الاقتصادية المطلوبة.). ومن بين تلك الدراسات والبحوث التي اطلع عليها الباحث هي :

أ- في كتاب ((الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)) – الطبعة الرابعة 2010- للدكتور محمد على زيني ، ركز على الخطط القومية وقد توصل الى ان القطاع العام لم ينجح على مدى اعوام طويلة بالنهوض بالاقتصاد العراقي بسبب السياسة الاقتصادية المتذبذبة وبسبب الحروب . ومن ناحية اخرى توصل الباحث الى ان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي انحدرت من نسبة 61.1% عام 2000 ، الى نسبة 44.5% سنة 2008 . اما بهدف تفعيل دور القطاع الخاص فقد توصل الباحث الى نتيجة (على الحكومة ان تتخذ الدور الساند للقطاع الخاص ، وذلك بإعطاء الدور للقطاع الخاص في الانشطة الانتاجية كإنتاج السلع الالكترونية والانسجة والاسمنت والاحذية والحديد والصلب وادارة الفنادق وغيرها) .

ب- بين الاستاذ الدكتور هوشيار معروف بكتابه – دراسات في التنمية الاقتصادية طبعة 2005 ص 178– المبحث الخامس ((بان الخطط القومية والمناهج السنوية لم تعتمد اطارا استراتيجيا متكاملا للتنمية الاقتصادية و التحول التكنولوجي فتجردت العلاقات البنيانية من الاستمرارية في اتجاهات التغير وفقدت السياسات التكنولوجية الاستقرارية في الانماط المعتمدة للتحول)) ، وهنا اوضح العلة في مشكلة القطاع العام . اما عن القطاع الخاص فقد بين في كتابه بان هذا القطاع عانى من اختلالات بنوية تمثلت في ضعف مساهمته في GDP وعدد العاملين وتكوين راس المال .

أما في هذا البحث فقد أوضح الباحث أهمية القطاع العام وتأثيره في مجرى الحياة الاقتصادية في العراق منذ عام 1968 ولغاية الوقت الحاضر، وتأثير المدد التاريخية على نموه كما وسيتم الاشارة ايضا الى تأثير القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و محاولة الشراكة بينه وبين القطاع الخاص في النهوض بتجربة العراق المعاصرة . حيث سيتم استخدام نموذج رياضي لاستخلاص النتائج لكل قطاع على حدة ومن ثم الشراكة بين القطاعين وذلك لأثبات عدم صحة فرضية البحث المنوه عنها اعلاه .

الفصل الاول / دور القطاع العام منذ عام 1968 (نظرة تاريخية)

سيتم الاشارة الى محددات هذا الفصل بتناول اتجاهات الاستثمار في الخطط التنموية وتطور هذه الخطط و تأثير ما مر به العراق من ظروف الحرب والحصار الاقتصادي على النهوض بالاقتصاد العراقي وادائه خلال فترة البحث حصرا.

1-1 تخصيصات الاستثمار :

أ- وزعت المبالغ الاستثمارية لخطة التنمية القومية (1970-1975) على ثلاث مجموعات من المؤسسات وهي:

1- استثمارات الخطة المركزية التي تم إنفاقها تحت توجيه وإشراف وزارة التخطيط (47% من إجمالي مخصصات الخطة).

2- الاستثمارات الذاتية لمؤسسات الدولة و القطاع العام و البلديات، التي تم إنفاقها تحت توجيه وإشراف الوزارات ومؤسسات الدولة المختصة (28% من إجمالي مخصصات الخطة).

3- استثمارات القطاع الخاص (25% من إجمالي مخصصات الخطة).

والجدول التالي يوضح اقيام ونسب الخطة :

جدول (1)

أقيام ونسب التخصيصات الاستثمارية في منهاج عام 1970-1975

القطاع	استثمارات القطاع العام		استثمارات القطاع الخاص	
	المبلغ(مليون دينار)	النسبة %	المبلغ(مليون دينار)	النسبة %
الزراعي	193	23	18	6
الصناعي	344	40	50	18
النقل والمواصلات	114	13	35	12
المباني و الاسكان	115	13	182	64
القطاعات الاخرى	93	11	-	-

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء– من موقعه على الانترنت .

يتضح من الجدول (1) ، التغيرات الكبيرة في نسب التخصيصات القطاعية . وقد اعتمدت الخطة على القطاع الخاص اعتمادا شبه كلي لتطوير قطاع الإسكان، بينما كانت مشاركة القطاع الخاص في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات قليلة.

2-1 تطور اتجاهات خطط التنمية الحكومية :

سيتم متابعة التطور لاتجاهات خطط التنمية الحكومية للفترات [(1970-1975)، (1975-1980)، (1981- 1985)] من خلال الجدول رقم (2):

جدول (2)

نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في التخصيصات والاستثمارات الحكوميتين

الخطة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		النقل والمواصلات		البناء والتشييد		قطاعات اخرى	
	تخصيصات	استثمارات	تخصيصات	استثمارات	تخصيصات	استثمارات	تخصيصات	استثمارات	تخصيصات	استثمارات
1974-1970	19.1	14.5	27.9	29.3	12.8	15.9	15.7	13.1	24.5	27.2
1980-1976	14.2	15.4	29.5	28.0	15.3	15.1	16.2	13.6	24.8	27.9
1985-1981	10.4	11.6	15.7	17.0	17.4	19.9	25.1	23.4	31.4	28.1

المصدر: هوشيار معروف- دراسات في التنمية الاقتصادية –طروحات فكرية وحالات دراسية طبعة عام 2005–، جامعة البلقاء التطبيقية – عمان- ص184

ونخلص من الجدول (2) ان التخصيصات والاستثمارات الفعلية لم يتسما باي نوع من التناغم ولم يجدا اتجاها منسقا للتحول ، وان سبب هذا التذبذب يعود الى التقلب في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ، فضلا عن الاختناقات في استكمال المشروعات الاستثمارية ، وخصوصا في فترة الحرب (1980- 1988) مع ايران .

3-1 فترة الحصار الاقتصادي (1990- 2003):

فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1990 ، والذي نتج عنه شل الحياة الاقتصادية بشكل عام . ومن بين هذا الشلل هو توقف صادرات العراق كافة بضمنها صادرات النفط العراقية ، الامر الذي ادى الى اصابة قطاع الصناعة الاستخراجية بالشلل حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة 37% عام 1991 مقارنة بعام 1980 ثم بنسبة 10% عام , 1992 ونسبة 9% عام 1993. كما تراجعت القطاعات الاقتصادية الاخرى بنسب مختلفة ، فقطاع التشييد انخفضت مساهمته في ذلك الناتج بنسبة 79% عام 1991 ، اما القطاعات الخدمية فقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 43% عام 1993، والقطاع الزراعي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي بنسبة 25% ....(1)

وحسب تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1992 الذي اشار الى كلفة الدمار الذي لحقت بالمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية في العراق قد بلغت (232) مليار دولار لعامي 1990و1991 . إما قطاع النفط فقد تم تخصيص 30% من صادرات النفط العراقية لسد تكاليف البطاقة التموينية فقط والتي قدرت بمبلغ 3,8 مليار دولار سنويا (حسب مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء) ....(2)

كذلك أدى الحصار الاقتصادي الى تراجع في الناتج المحلي الاجمالي والذي شكل نسبة 31% سنويا للفترة 1990-1995 . إلى أن تغير هذا الناتج نحو الاحسن حين زاد الانتاج النفطي والصادرات النفطية بعد عام 1995 بسبب زيادة حصة البطاقة التموينية .....(3)

---

(1) الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل طبعة عام 2010 ص287 و288 –د. محمد علي زيني -

(2)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1992.ص 16

(3) زارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2000- 2008).

4-1 فترة ما بعد عام (2003- 2008)

اتسم واقع الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال بانخفاض نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث كانت هذه النسبة 61% قبل عام 2003 انخفضت الى نسبة 44.5% عام 2008 .

ان السمة الاساسية للاقتصاد العراقي تتجه الان نحو اقتصاد السوق ، ولمعرفتنا بان نظام اقتصاد السوق على الصعيد الدولي اثبت بانه يعمل على انتاج متزايد من السلع و الخدمات بأعلى درجات الكفاءة (بيد انه لا توجد يد خفية تضمن قيام النظام الاقتصادي الحر بتوزيع الدخل و الممتلكات على اسس قوامها العدل والمساواة). .....(4)

الا انه هناك عدة ضغوط تواجه الاقتصاد العراقي والتي توجب القيام بإجراء تصحيحات بنيوية وهيكلية ومن هذه الضغوط هي :

أ- ضغط الأزمة البنيوية التي تفرض على صانعي السياسة الاقتصادية ضرورة الشروع بإصلاحات اقتصادية وتبني تغيرات جذرية في بنية الاقتصاد العراقي. وبناء البنية التحتية والشروع بالخصخصة في القطاع الصناعي وفق اسس تتيح للمردود المالي من عمليات الخصخصة للمنشآت الكبيرة الناجحة، والقيام بإصلاح المنشآت الخاسرة من اجل اعادة هيكلتها او عرضها لعمليات الخصخصة.

ب ـ ضغط المديونية الخارجية الثقيلة وضغط المؤسسات الدائنة ومتطلبات تسديد الديون أوجب على العراق القيام بتحرير الاقتصاد العراقي وتطبيق المتطلبات المعيارية للتصحيح الهيكلي حيث قدرت دول نادي باريس في عام 2003 الديون الخارجية المستحقة على العراق بنحو (127) مليار دولار. وفي عام 2006 قدرت بـ (114) مليار دولار. وقد تم تخفيض نسبة 80% من ديون دول نادي باريس البالغة (37.15) مليار دولار ، وعلى افتراض نجاح العراق في تنفيذ التزاماته الدولية لتبلغ (7.43) مليار دولار ليبقى بذمة العراق مبلغ (97.28) مليار دولار.

ج ـ ضغط المتطلبات التمويلية الهائلة لإعادة أعمار العراق وذلك لكون عوائد النفط تتنافس عليها الديون الخارجية والنفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية والميزانية الاستثمارية (خطة التنمية الاقتصادية)....(5)

هذا فضلا عن انه بلغت تخصيصات القطاع العام في الميزانية ن عام 2004 – 2006 (4.4 مليار دولار) العائد منها (700 مليون دولار) فقط ، هذا الفرق ضاع بين كلفة الفرصة الضائعة والمشاريع التي كلفت الميزانية فوق طاقتها. ....(6).

5-1 دور القطاع الخاص

منذ عام 1968 ولغاية 1991، ركزت الحكومة العراقية آنذاك على تفعيل دور ومؤسسات القطاع العام على حساب مشاريع القطاع الخاص . وبادرت الحكومة عام 1991 وما بعده لمنح القطاع الخاص فرصة واسعة للعمل ، إلا إن صعوبة الأوضاع الاقتصادية وقرارات الحصار الاقتصادي التي فرضت على العراق وعدم ثقة القطاع الخاص بالتوجهات الحكومية آنذاك لتفعيل دوره ساهمت هذه العوامل جميعاً على إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار. وباستعراض سريع لمعانات هذا القطاع من نواقص واختلالات بنيوية سنتطرق الى ما يلي :

أ- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في كل من الناتج المحلي الاجمالي وعدد العاملين وتكوين راس المال . وهذا ما يوضحه الجدول (3) التالي :

.....

(4) سيملسون و نورد هاوس - علم الاقتصاد ـــ مكتبة لبنان ناشرون – طبعة اولى 2006 . ص 245

(5) الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق – حاتم القريشي . مجلة الواسطي – مجلة علمية محكمة – تصدر عن جامعة واسط . العدد (17) لسنة 2011 .

(6) ندوة كلية الادارة و الاقتصاد- التنمية الاقتصادية في العراق ـــ جامعة واسط . منشورة على موقع الكلية في الانترنت 4-09 -2010.

جدول (3)
المساهمة النسبية للقطاع الصناعي التحويلي في العراق للفترة (1970 -1990)

الفترة	المساهمة النسبية في %		تكوين راس المال %
	الناتج المحلي الاجمالي	عدد العاملين	
1975-1970	5.5	10.0	22.9
1980-1976	7.5	10.0	17.4
1985- 1981	9.3	10.4	10.6
1990-1986	6.1	6.8	4.6

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – الاحصاء الصناعي – المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة .

ويلاحظ من النسب المذكورة في الجدول (3) اعلاه بان القطاع الصناعي التحويلي فقد دوره الضروري في قيادة التنمية الاقتصادية لبقية النشاطات الانتاجية في العراق .

ب- تخصص القطاع الخاص (الصناعي التحويلي) في عدد محدود من الصناعات وهي النشاطات الانتاجية الخفيفة ، وخصوصا المواد الغذائية والنسيجية . وقد قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع عام 1975 بنسبة 40% في القيمة المضافة التحويلية وبنسبة 49.6% من التشغيل . الا ان هذا الاتجاه بدا ينهض خلال الثمانينات ، بسبب انشغال الدولة بالحرب مع ايران. حيث بلغت نسبة مساهمته حوالى (ثلث) مجموع القيمة المضافة التحويلية . .....(6)

ج- تدهور المساهمة النسبية للقطاع الخاص في كل من القيمة المضافة والقوى العاملة في القطاع الصناعي التحويلي وقد استمر هذا التدهور حتى عام 1986 ، اي قبل صدور قرارات الخصخصة عام 1977, وحسب الجدول رقم (4).

جدول (4) مساهمة القطاع الخاص في النشاط الصناعي التحويلي

السنة	المساهمة النسبية %	
	في القيمة المضافة	في عدد العاملين
1970	56.4	67.7
1975	52.9	66.3
1980	37.1	50.7
1986	22.0	30.9

د- ان عمليات الخصخصة في العراق مرت بفترتين: الفترة الاولى كانت (1987- 1990) حيث تم تحويل (76) منشأة صناعية الى القطاع الخاص. اما الفترة الثانية فكانت عام 1993 و عام 1994 حيث تم خصخصة منشئات قليلة مثل (معمل طابوق القادسية وسمنت المثنى ونسيج الديوانية والنسيج الصوفي في الناصرية) . ....(7).

الفصل الثاني/ التعايش بين القطاعين العام والخاص

من اجل معرفة مدى تأثير ومساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية (العام ، الخاص) على قيمة الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية ودرجة التصنيع , قام الباحث بدراسة قياسية لكل قطاع على حدة مرة ودمجهما مرة أخرى .وذلك لمعرفة اثر عملية الدمج على كل من تلك المتغيرات .

(7) وزارة الصناعة – احصاءات المعامل المباعة الى القطاع الخاص – بغداد – 1994 .

جدول (5)

المتغيرات المستقلة والمتضمنة (مستلزمات الإنتاج, عدد العمال, الأجور والرواتب, قيمة المبيعات) والمتغيرات المعتمدة والمتمثلة بـ قيمة الإنتاج, القيمة المضافة الإجمالية, درجة التصنيع) المستخدمة في البحث للمنشآت الصناعية الكبيرة في العراق للفترة (1990- 2005)*

السنوات	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج	عدد العمال	قيمة الأجور والرواتب	قيمة المبيعات	القيمة المضافة الإجمالية	درجة التصنيع
_PU-1990	2240.9	999.2	119.5	271.1	2151.5	1241.7	0.554108
_MI-1990	346.1	218.9	12	34.6	344.2	127.2	0.367524
_CO-1990	11.1	7.3	2.6	1.8	11.8	3.8	0.342342
_PR-1990	545.2	401.4	25.6	51.4	577.6	143.8	0.263756
_PU-1991	852.1	410.8	99.8	292.8	840	441.3	0.517897
_MI-1991	258.7	149.8	10.1	29.9	267.3	108.9	0.420951
_CO-1991	7.9	4.3	2.7	1.5	7.9	3.6	0.455696
_PR-1991	374.4	254.4	15.6	35.9	388.3	120	0.320513
_PU-1992	1993.5	992.2	96.7	509	1797.2	1001.3	0.502282
_MI-1992	446.3	228.9	9	48.1	454.4	217.4	0.487116
_CO-1992	31.1	17.4	3.6	3.5	29	13.7	0.440514
_PR-1992	1050.5	811.3	18.7	64.2	1043.2	239.2	0.227701
_PU-1993	5460.2	2780.5	96.6	927.7	3543.8	2679.7	0.49077
_MI-1993	810.2	438.4	7.8	75.8	846.9	371.8	0.458899
_CO-1993	65.7	43.6	3.9	7.1	64.9	22.1	0.336377
_PR-1993	2481.8	1768.3	17	108.8	2428	713.5	0.287493
_PU-1994	13849.2	9811.4	87.8	2877.6	11283.7	4037.8	0.291555
_MI-1994	1966.8	1225.7	7.3	250.1	1755.6	741.1	0.376805
_CO-1994	129.5	73.6	3	17.3	119	55.9	0.43166
_PR-1994	9064.9	6856.7	30.6	331.9	8715.5	2208.2	0.243599
_PU-1995	56057.4	33015.7	89.4	12229.3	49238.1	23041.7	0.411038
_MI-1995	4978.2	2188.1	6.2	719.9	3706.3	2790.1	0.560464
_CO-1995	243.1	135.3	2.3	39.3	212.4	107.8	0.443439
_PR-1995	26198.6	24087.8	15.7	1261	19535.5	2110.8	0.0805691
_PU-1996	64212.4	46935.4	87.7	11149.8	53805.8	17277	0.26906
_MI-1996	7346.9	4507.6	6.5	991	6986.9	2839.3	0.386462
_CO-1996	121.7	75.2	1	27.3	100.6	46.5	0.382087
_PR-1996	21997.6	19786.4	14.4	1300	21733.3	2211.2	0.10052
_PU-1997	99969.7	71392.6	85.8	12924.1	99305.3	28577.1	0.285858
_MI-1997	12877.5	5437.5	7.5	1186.6	14001.5	7440	0.577752
_CO-1997	453.1	315.2	1.1	38.6	357.8	137.9	0.304348
_PR-1997	32802.9	24356.5	16.7	2069.2	29803.3	8446.4	0.257489

0.431803	73505	157113	21578.4	83.6	96723.2	170228	_PU-1998
0.952722	249815	26984.8	1668.7	7.6	12396.8	262211	_MI-1998
0.41119	172.7	359.9	47.7	1.2	247.3	420	_CO-1998
0.29049	13818.2	44256	2716.2	16	33750.4	47568.6	_PR-1998
0.507917	179734	324174.9	40214.8	86.5	174131	353865	_PU-1999
0.434931	19044.5	43953.2	3510.9	6.9	24742.9	43787.4	_MI-1999
0.226921	126.1	445.4	54.9	1.1	429.6	555.7	_CO-1999
0.415376	32383.6	76143.4	3917.4	14.8	45578.6	77962.2	_PR-1999
0.453441	212327	387462	73711.2	95.2	255930	468256	_PU-2000
0.466561	29935.3	55313.5	3696.4	6.3	34226.3	64161.6	_MI-2000
0.642108	9771.6	2107.1	269.3	1.5	5446.4	15218	_CO-2000
0.0724349	7029.3	73318	5685.5	16.8	90013.6	97042.9	_PR-2000
0.521569	334531	556312.5	130873.6	108.3	306863	641395	_PU-2001
0.40725	40580	96639.7	6837.3	6.8	59063.9	99643.9	_MI-2001
0.165095	103.3	568.1	39.7	0.5	522.4	625.7	_CO-2001
0.277746	37176.8	108562.7	17297.2	19.2	96675.1	133852	_PR-2001
0.556145	264998	401964.9	102264.1	64.3	211492	476490	_PU-2002
0.702888	12758.4	16333.3	1554.2	1.4	5393	18151.4	_MI-2002
0.65055	449.4	689.7	26.1	0.3	241.4	690.8	_CO-2002
0.133241	13531.9	83129.5	6657.3	13.4	88027.9	101560	_PR-2002
0.332374	86816.1	244900	153199.1	88.9	174384	261200	_PU-2003
0.571487	38025.4	49874.6	7780.5	4.4	28512.2	66537.6	_MI-2003
0.5	1.6	3.2	2.7	0.013	1.6	3.2	_CO-2003
0.335884	45748.9	114336.2	20969.8	15.331	90455.7	136205	_PR-2003
0.499769	291856	542914.7	385512.1	111.31	292126	583981	_PU-2004
0.385254	28374.6	70688.5	31430.4	4.93	45277	73651.6	_MI-2004
0.764706	2.6	0.5	5.6	0.014	0.8	3.4	_CO-2004
0.403909	86090.6	176233.9	28526.1	26.28	127053	213143	_PR-2004
0.464638	366326	702352.804	465678.883	119.442	422085	788411	_PU-2005
0.394234	28096.1	66744.755	25932.085	4.689	43171.5	71267.6	_MI-2005
0.385034	3.257	8.459	6.198	0.018	5.202	8.459	_CO-2005

المصدر: وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة السنوية عام 2007 ص 295 .

ومن الجدول رقم (5) أعلاه يمكن استنباط ما يلي :-

أولا:- نسبة التطور لكل قطاع (عام,مختلط,تعاوني,خاص) بالنسبة لعدد المشتغلين.

جدول (6)

النسبة المئوية لكل قطاع ونسبة التطور بالنسبة لعدد المشتغلين للفترة (2000-2005)

القطاع / السنة	عام PU		مختلط MI		تعاوني CO		خاص PR		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2000	95.2	%79.47	6.3	%5.26	1.5	%1.25	16.8	%14.02	119.8	
2001	108.278	%80.37	6.765	%5.02	0.501	%0.37	19.174	%14.23	134.72	%12.5
2002	64.317	%80.96	1.418	%1.785	0.263	%0.331	13.446	%16.93	79.444	%41.03
2003	88.940	%81.82	4.411	%4.058	0.013	%0.012	15.331	%14.104	108.7	%36.826
2004	111.130	%78.09	4.930	%3.459	0.014	%0.001	26.280	%18.438	142.53	%31.126
2005	119.442	%83.60	4.689	%3.282	0.018	%0.013	18.719	%13.102	142.87	%0.234

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:-

زيادة عدد المشتغلين من (119.800) ألف مشتغل في عام (2000) إلى (134.720) ألف مشتغل عام (2001) أي بنسبة زيادة قدرها (12.5%) ، من ثم انخفض حتى بلغ (79.444) ألف مشتغل في عام (2002) بنسبة انخفاض قدرها (41.030%) ، بعد ذلك ارتفع حتى بلغ (142.868) ألف مشتغل في عام (2005) ،كما موضح بالشكل (1). ويعود سبب هذه الزيادة إلى استمرار العمل في منشات القطاع العام التي استوعبت أعدادا غير قليلة من العاملين إضافة إلى إعادة المفصولين السياسيين وتوظيف أعدادا أخرى من العاملين .

شكل (1) يبين عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق مصنف حسب نوع القطاع (عام ، مختلط ، تعاوني خاص)

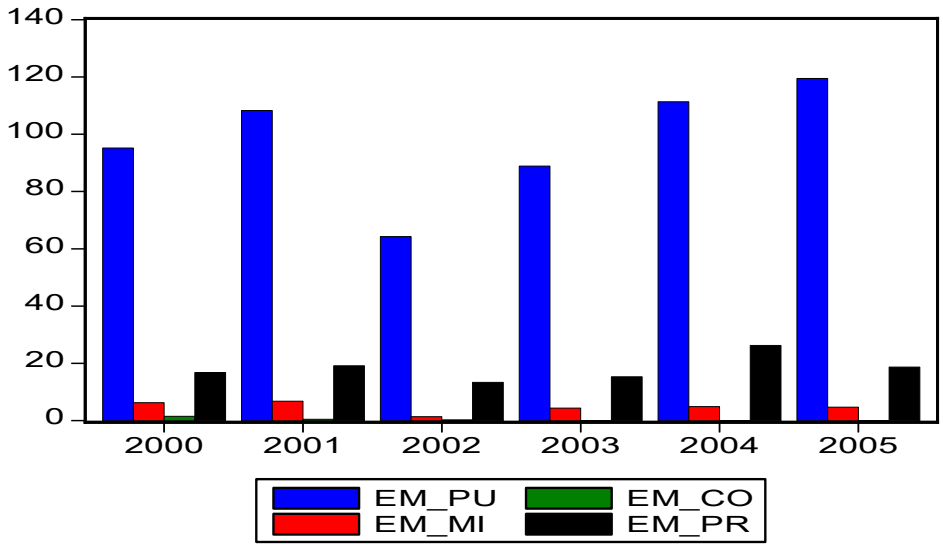

ثانيا :- نسبة التطور لكل قطاع (عام, مختلط, تعاوني, خاص) بالنسبة لقيمة مستلزمات الإنتاج .

جدول (7)

النسبة المئوية لكل قطاع ونسبة التطور بالنسبة لقيمة مستلزمات الإنتاج للفترة (2000-2005)

القطاع / السنة	عام		مختلط		تعاوني		خاص		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2000	255930	%-16.6	34226.3	%-42.1	5446.4	%90.41	90013.6	%-7.4	385616.3	
2001	306863	%45.1	59063.9	%90.9	522.4	%53.8	96675.1	%9.8	463124.4	%20.0
2002	211492	%21.3	5393	%-81.1	241.4	%99.331	88027.9	%16.93	305154.3	%34.1
2003	174384	%81.82	28512.2	%4.058	1.6	%0.012	90455.7	%-2.7	293353.5	%3.9
2004	292126	%-40.3	45277	%-37.02	0.8	%0.5	127053	%-28.8	464456.8	%31.126
2005	422085	%44.5	43171.5	%-4.7	5.202	%55.03	148766	%17.09	614027.7	%58.3

يبين الجدول (7) ما يلي:-

ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج من (385616.3) مليون دينار في عام (2000) إلى (463124.4) مليون دينار عام (2001) أي بنسبة زيادة قدرها (20.0%) ومن ثم انخفضت حتى بلغت (293353.5) في عام (2003) وبنسبة انخفاض قدرها (3.9%) وبعد ذلك ارتفعت حتى بلغت (614027.7) مليون دينار في عام (2005) وكما موضح في الشكل (2) ويعود سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار المستلزمات المتمثلة ب (الوقود-المواد الأولية- مواد التعبئة- المستلزمات الخدمية) .وهو يعكس زيادة الانتاج بالنسبة للقطاع العام كونه القطاع القائد ، وضعف الانتاج في القطاع الخاص وطوال فترة البحث .

شكل (2) يبين قيمة مستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق مصنف حسب نوع القطاع عام مختلط تعاوني .

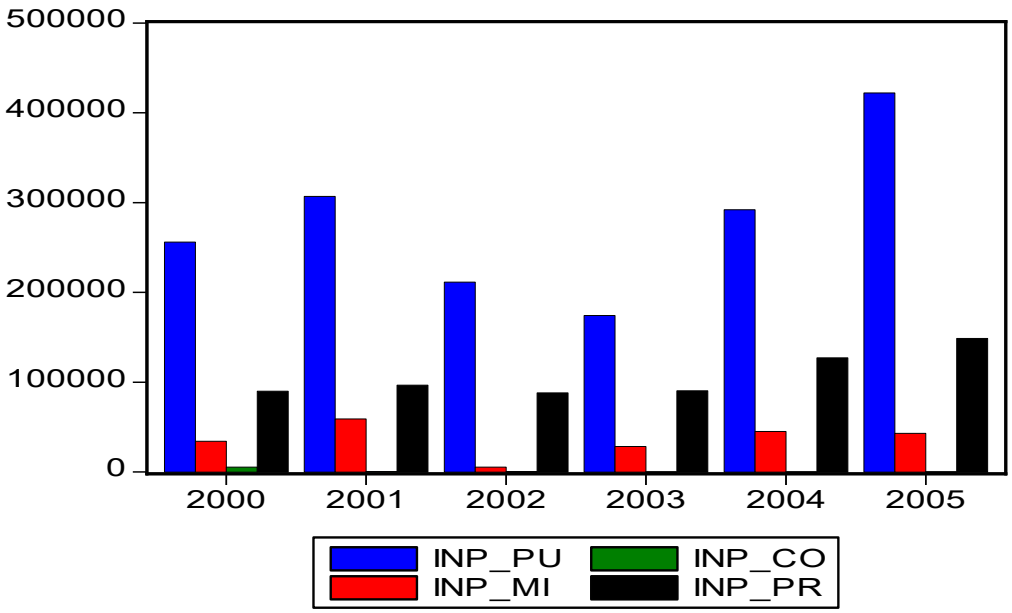

ثالثا :- نسبة التطور لكل قطاع (عام,مختلط,تعاوني,خاص) بالنسبة لقيمة المبيعات.

جدول (8)
النسبة المئوية لكل قطاع ونسبة التطور بالنسبة لقيمة المبيعات للفترة (2000-2005)

القطاع / السنة	عام		مختلط		تعاوني		خاص		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2000	387462	%-30.4	55313.5	%-42.8	2107.1	%73.03	73318	%-48.1	518201	
2001	556312.5	%38.4	96639.7	%83.1	568.1	%-21.4	108563	%30.6	762083	%47.1
2002	401964.9	%64.1	16333.3	%-67.3	689.7	%99.5	83130	%-27.3	502117	%34.1
2003	244900	%-54.9	49874.6	%-29.5	3.2	%84.4	114336	%-35.1	409114	%18.5
2004	542914.7	%-22.7	70688.5	%5.9	0.5	%-94.1	176234	%-24.7	789838	%93.1
2005	702352.8	%29.4	66744.8	%-5.6	8.459	%15.918	234115	%8.32	1003221	%21.3

شهدت قيمة المبيعات زيادة من (518200.6) مليون دينار في عام (2000) إلى (762083) مليون دينار عام (2001) أي بنسبة زيادة قدرها (47.1%) ومن ثم انخفضت حتى بلغت (409114) مليون دينار في عام (2003) وبنسبة انخفاض قدرها (18.5%) وبعد ذلك ارتفعت إلى (789837.6) مليون دينار في عام (2004) ومن ثم ارتفعت حتى بلغت (1003221) مليون دينار عام (2005) وبنسبة ارتفاع قدرها (21.3%) وكما موضح في الشكل (3) أدناه :

شكل (3)
يبين قيمة المبيعات في المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق مصنف حسب نوع القطاع عام مختلط تعاوني

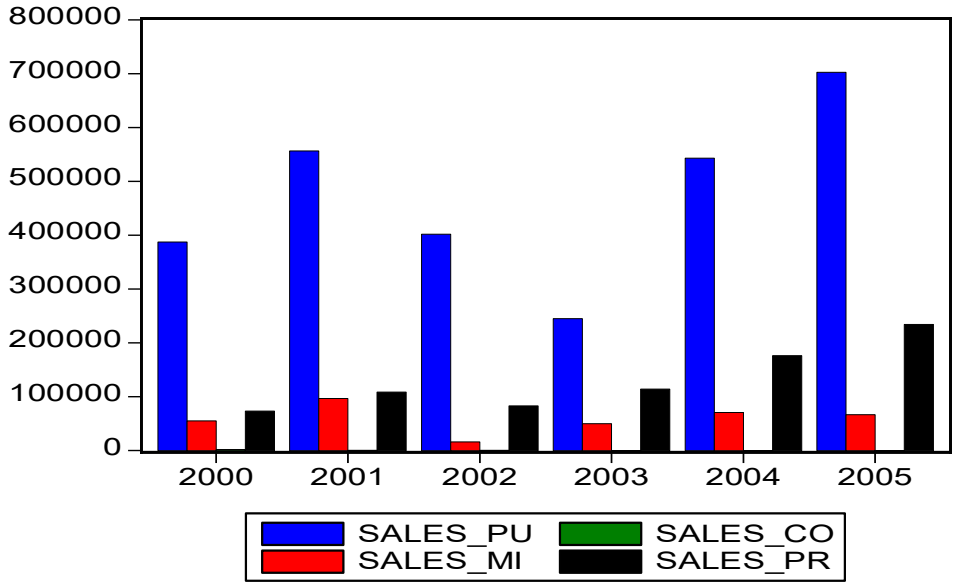

رابعا :- نسبة التطور لكل قطاع (عام,مختلط,تعاوني,خاص) بالنسبة لقيمة الإنتاج .

جدول (9)

النسبة المئوية لكل قطاع ونسبة التطور بالنسبة لقيمة الإنتاج للفترة (2000-2005):

قطاع	عام		مختلط		تعاوني		خاص		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2000	468256.2	%72.63	64161.6	%9.953	15218.0	%2.361	97042.9	%15.053	644678.7	
2001	641394.7	%73.26	99643.9	%11.381	625.7	%0.072	133851.9	%15.288	875516.2	%35.8
2002	476490.1	%79.83	18151.4	%3.041	690.8	%0.116	101559.8	%17.015	596892.1	%31.82
2003	261199.8	%56.30	66537.6	%14.342	3.2	%0.0001	136204.6	%29.358	463945.2	%22.27
2004	583981.2	%67.06	73651.6	%8.458	3.4	%0.0001	213143.4	%24.477	870779.6	%87.69
2005	788411.4	%68.920	71267.6	%6.299	8.5	%0.0001	284270.5	%24.850	1143959	%31.37

وبتحليلنا للجدول (9) نلاحظ :
بان قيمة الانتاج انخفضت من (644678.7) مليون دينار في عام (2000) إلى (463945.2) مليون دينار عام(2002) وبنسبة انخفاض قدرها (22.27%) وبعد ذلك ارتفعت حتى بلغت (1219861.653) مليون دينار عام (2005) وكما موضح في الجدول رقم (5) و الشكل (4) ويعود سبب هذه الزيادة لارتفاع سعر المنتج وزيادة تكلفة الإنتاج .

شكل (4)
يبين قيمة الإنتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق مصنفة حسب نوع القطاع (عام,مختلط,تعاوني,خاص):

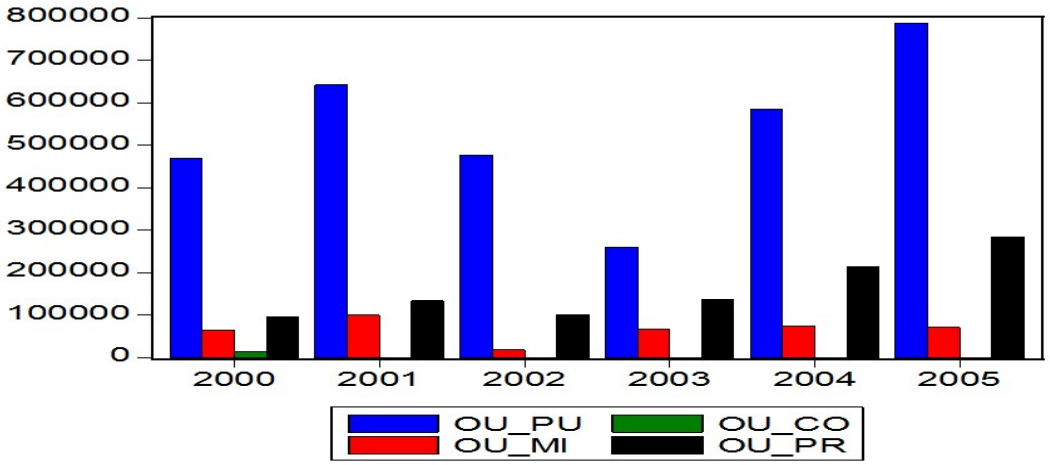

الفصل الثالث / التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص
التطبيق العملي

1- نموذج الاثار الثابتة fixed effect

من اجل تقدير نموذج الانحدار اللوغاريتمي ،و لكون إن البيانات هنا تأخذ نمط الدمج بين البيانات المقطعية والمتمثلة بالقطاع (العام , المختلط, التعاوني, الخاص) ، السلاسل الزمنية المتضمنة الفترة (1990-2005) . قام الباحث باستخدام نموذج الآثار الثابتة [الذي يستخدم في تأثير انحرافات المتغيرات ، على افتراض نفس الميل وثبات التباين بين المجموعات. ويستخدم اسلوب المربعات الصغرى لتقدير للمتغيرات (LSDV)،. وكذلك المربعات الصغرى العادية (OLC)].

و يمكن كتابة الصيغة العامة له كما يلي :-

$$y_{it} = (\alpha + \mu_i) + X'_{it}\beta + v_{it} \quad \text{.....(1)}$$

$$v_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2)$$

بحيث إن:

- i : $y\,i\bullet$ - يمثل متوسط المتغير المعتمد بالنسبة للمجموعة
- t : $x\bullet t$ -يمثل متوسط المتغير المستقل بالنسبة للفترة
- $y\bullet\bullet$, $x\bullet\bullet$ -يمثل متوسط المتغير المعتمد والمستقل
- n: -يمثل حجم المجموعة
- T : -يمثل عدد الفترات
- $N=nT$: -يمثل العدد الكلي للمشاهدات
- k : -يمثل عدد المتغيرات المستقلة
- $K=k+1$ -يمثل عدد المتغيرات المستقلة والمتضمنة الحد الثابت

ولتقدير نموذج الانحدار للآثار الثابتة يتم إيجاد انحرافات كل متغير (المعتمد, المستقل) عن الاوساط الحسابية للمجاميع وكما يلي:

..... (2)

$$y_{it} - \overline{y_i} = \left(X_{it} - \overline{X_i}\right)\beta + \left(u_{it} - \overline{u_i}\right)$$

بحيث أن :-

$$\overline{X_i} = \begin{pmatrix} \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} X_{it} \\ \vdots \\ \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} X_{it} \end{pmatrix}$$

وبتطبيق أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية على النموذج أعلاه ينتج :-

$$\hat{\beta}_{FE} = \left(\sum_{i,t}^{I} \hat{x}'_{it}\hat{x}_{it} \right)^{-1} \sum_{i,t}^{I} \hat{x}'_{it}\hat{y}_{it}$$

حيث

$$\hat{y}_{it} = y_{it} - \overline{y_i}$$

$$\hat{x}_{it} = \left(X_{it} - \overline{X_i} \right)$$

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-0.198385	0.173796	-1.141486	0.2637
B1 قيمة مستلزمات الانتاج	**0.995398	0.013173	75.56130	0.0000
B2 عدد العمال	**0.186119	0.034163	5.447937	0.0000
معامل التحديد	0.995452	المتوسط للمتغير المعتمد		10.38056
معامل التحديد المعدل	0.995115	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.246412
الخطا المعياري للانحدار	0.157011	Akaike info criterion		-0.770368
مجموع مربعات البواقي	0.665612	Schwarz criterion		-0.630248
Log likelihood	14.55552	Hannan-Quinn critter.		-0.725542
Durbin-Watsonاختبار	1.734008			

2-3 عرض وتحليل ومناقشة النتائج

قام الباحث باستخدام برنامج القياس الاقتصادي(Eviews 7.0)وذلك لاستخراج نتائج الدمج بين القطاعين العام والخاص وكما موضح بالجدول ادناه-:

جدول (1) نتائج التقدير بإستخدام الدمج بين القطاعين العام والخاص

Resource: [Copyright 1994-2009 Quantitative Micro Software,LLC (Eviews user guides, p.569)]

وتشير نتائج التحليل الى ما يلي :

حيث المتغير المعتمد متمثل بقيمة الانتاج والمتغيرات المستقلة متمثلة بـ(عدد العمال, قيمة المستلزمات)

1- المتغير المستقل (عدد العمال) له تاثيرمعنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).

2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثير معنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).

3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.995) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (99.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قيمة الانتاج) . اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.

4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.186119) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (18.6%).

5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (0.995398) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (99.5%).

6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائديه الحجم ,وذلك لكون β1+β2=0.186119+0.995398 اكبر من الواحد الصحيح.

7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة β1/β2 اكبر من الواحد الصحيح0

** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) اي بثقة تبلغ 099%

ومن اجل قياس مدى مساهمة ومعنوية كل من المتغيرات المستقلة (عدد العمال, قيمة المستلزمات) على المتغير التابع (قيمة الانتاج) في القطاع العام, قام الباحث بعرض النتائج وكما مبين في الجدول رقم (2) التالي:-

جدول (2)

نتائج التقدير بالنسبة للقطاع العام

المتغير المعتمد متمثل بقيمة الانتاج والمتغيرات المستقلة متمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات)

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-0.412561	1.692547	-0.243752	0.8115
قيمة مستلزمات الانتاج	0.990941**	0.022042	44.95642	0.0000
عدد العمال	0.243690	0.353207	0.689937	0.5034
معامل التحديد	0.994755	المتوسط للمتغير المعتمد		10.91950
معامل التحديد المعدل	0.993881	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.303206
الخطا المعياري للانحدار	0.180161	Akaike info criterion		-0.413073
مجموع مربعات البواقي	0.389497	Schwarz criterion		-0.271463
Log likelihood	6.098048	Hannan-Quinn criter.		-0.414581
Durbin-Watsonاختبار	1.562314			

يمكن تحليل اداء القطاع العام لوحده كما يلي :

1- المتغير المستقل (عدد العمال) ليس له تاثيرمعنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.5034) اكبر من مستوى المعنوية (0.01).

2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثيرمعنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).

3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.993881) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة ب (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (99.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قيمة الانتاج) . اما النسبة المتبقية والبالغة (0.6) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.

4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.2437) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (24.37%)

5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (0.990941) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (99.1%).

6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائدية الحجم ,وذلك لكون $\beta1+\beta2=0.2437+0.990941$ اكبر من الواحد الصحيح.

7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة $\beta1/\beta2$ اكبر من الواحد الصحيح0

** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) اي بثقة تبلغ 99% 0

ومن اجل قياس مدى مساهمة ومعنوية كل من المتغيرات المستقلة (عدد العمال, قيمة المستلزمات) على المتغير التابع (قيمة الانتاج) في القطاع الخاص, قام الباحث بعرض النتائج وكما مبين في الجدول رقم(3) التالي:-

جدول (3)

نتائج التقدير بالنسبة للقطاع الخاص

المتغير المعتمد متمثل بقيمة الانتاج والمتغيرات المستقلة متمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات)

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-0.161965	0.559712	-0.289372	0.7772
قيمة مستلزمات الانتاج	1.001345**	0.019277	51.94431	0.0000
عدد العمال	0.153627	0.169360	0.907100	0.3822
معامل التحديد	0.995754	المتوسط للمتغير المعتمد		9.841611
معامل التحديد المعدل	0.995046	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.127442
الخطا المعياري للانحدار	0.149735	Akaike info criterion		-0.783042
مجموع مربعات البواقي	0.269047	Schwarz criterion		-0.641432
Log likelihood	8.872815	Hannan-Quinn criter.		-0.78455
Durbin-Watsonاختبار	1.958103			

أما اداء القطاع الخاص فيمكن تحليل نتائجه كما يلي :

1-لمتغير المستقل (عدد العمال) ليس له تاثيرمعنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.3822) اكبر من مستوى المعنوية (0.01).
2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثيرمعنوي على قيمة الانتاج, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).
3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.995046) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (99.5%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قيمة الانتاج) . اما النسبة المتبقية والبالغة (0.5) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.
4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.153627) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (15.3627%)
5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (1.001345) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة قيمة الانتاج بنسبة (100.1345%).
6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائديه الحجم, وذلك لكون $\beta1+\beta2=1.001345+0.153627$ اكبر من الواحد الصحيح.
7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة $\beta1/\beta2$ اكبر من الواحد الصحيح.
** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) اي بدرجة ثقة تبلغ 99%.

ومن اجل قياس مدى مساهمة ومعنوية كل من المتغيرات المستقلة (عدد العمال, قيمة المستلزمات) على المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) في القطاعين العام والخاص, قام الباحث بعرض النتائج وكما مبين في الجدول (4) التالي:-

جدول (4)
نتائج التقدير بالنسبة للقطاعين العام والخاص
المتغير المعتمد متمثل بالقيمة المضافة الاجمالية والمتغيرات المستقلة متمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات).

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-2.754755	0.626294	-4.398503	0.0002
عدد العمال	0.616305**	0.123111	5.006091	0.0000
قيمة مستلزمات الانتاج	0.973186**	0.047472	20.50027	0.0000
معامل التحديد	0.946196	المتوسط للمتغير المعتمد		9.197483
معامل التحديد المعدل	0.942210	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.353652
الخطا المعياري للانحدار	0.565806	Akaike info criterion		1.793509
مجموع مربعات البواقي	8.643686	Schwarz criterion		1.933628
Log likelihood	-23.90263	Hannan-Quinn critter.		1.838334
Durbin-Watsonاختبار	1.948581			

نستطيع تحليل النتائج من الجدول (4) ما يلي :
1- المتغير المستقل (عدد العمال) له تاثيرمعنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.0000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).
2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثيرمعنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).
3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.94221) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (94.221%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) . اما النسبة المتبقية والبالغة (5.779) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.
4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.616305) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (61.6305%).
5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (0.973186) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (97.3186%).

6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائديه الحجم, وذلك لكون β1+β2=0.616305+0.973186 اكبر من الواحد الصحيح.
7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة β1/β2 اكبر من الواحد الصحيح.

** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) اي بدرجة ثقة تبلغ 99% .0

ومن اجل قياس مدى مساهمة ومعنوية كل من المتغيرات المستقلة (عدد العمال, قيمة المستلزمات) على المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) في القطاع العام, قام الباحث بعرض النتائج وكما مبين في الجدول رقم(5) التالي:-

جدول (5) نتائج التقدير بالنسبة للقطاع العام
المتغير المعتمد متمثل بالقيمة المضافة الاجمالية والمتغيرات المستقلة متمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات))

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-2.967742	4.161646	-0.713117	0.4894
عدد العمال	0.643184	0.868467	0.740596	0.4732
قيمة مستلزمات الانتاج	0.981386**	0.054198	18.10753	0.0000
معامل التحديد	0.968012	المتوسط للمتغير المعتمد		10.07442
معامل التحديد المعدل	0.962681	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.293093
الخطأ المعياري للانحدار	0.442982	Akaike info criterion		1.386280
مجموع مربعات البواقي	2.354793	Schwarz criterion		1.527890
Log likelihood	-7.397099	Hannan-Quinn criter.		1.384771
Durbin-Watsonاختبار	1.587782			

من تحليل الجدول (5) اعلاه نحصل على النتائج التالية :-
1- المتغير المستقل (عدد العمال) ليس له تاثير معنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.4732) اكبر من مستوى المعنوية (0.01).
2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثير معنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).
3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.962681) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (96.2681%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) . اما النسبة المتبقية والبالغة (3.7319) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.
4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.64318) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (64.318%).
5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (0.981386) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (98.1386%).
6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائدية الحجم ,وذلك لكون β1+β2=0. 64318+0. 981386 اكبر من الواحد الصحيح.
7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة β1/β2 اكبر من الواحد الصحيح0
** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) أي بدرجة ثقة تبلغ 99% .0
ومن اجل قياس مدى مساهمة ومعنوية كل من المتغيرات المستقلة (عدد العمال, قيمة المستلزمات) على المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) في القطاع الخاص, قام الباحث بعرض النتائج وكما مبين في الجدول رقم (6)التالي:-

جدول (6)
نتائج التقدير بالنسبة للقطاع الخاص
المتغير المعتمد متمثل بالقيمة المضافة الاجمالية والمتغيرات المستقلة متمثلة ب (عدد العمال, قيمة المستلزمات)

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	t-اختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار
الحد الثابت	-3.299759	2.697126	-1.223435	0.2446
عدد العمال	0.817220	0.816109	1.001362	0.3364
قيمة مستلزمات الانتاج	**0.970295	0.092893	10.44530	0.0000
معامل التحديد	0.902329	المتوسط للمتغير المعتمد		8.320550
معامل التحديد المعدل	0.886051	الانحراف المعياري للمتغير المعتمد		2.137495
الخطا المعياري للانحدار	0.721540	Akaike info criterion		2.361999
مجموع مربعات البواقي	6.247443	Schwarz criterion		2.503609
Log likelihood	-14.71499	Hannan-Quinn criter.		2.360491
Durbin-Watsonاختبار	2.004563			

من تحليل الجدول (6) أعلاه يمكن التوصل الى النتائج التالية :-
1- المتغير المستقل (عدد العمال) ليس له تاثيرمعنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.3364) اكبر من مستوى المعنوية (0.01).
2- المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) له تاثيرمعنوي على القيمة المضافة الاجمالية, وذلك لكون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.01).
3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.886051) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة ب (عدد العمال, قيمة المستلزمات) يفسران حوالي (88.6051%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (القيمة المضافة الاجمالية) . اما النسبة المتبقية والبالغة (3.7319) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة وموجودة ضمن الخطأ العشوائي.
4- بلغت قيمة المتغير المستقل (عدد العمال) (0.817220) وهذا يعني ان زيادة عدد العمال بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (81.722%).
5- بلغت قيمة المتغير المستقل (قيمة المستلزمات) (0.970295) وهذا يعني ان زيادة قيمة المستلزمات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة القيمة المضافة الاجمالية بنسبة (97.0295%).
6- ان العملية الانتاجية تمر بمرحلة زيادة عائديه الحجم, وذلك لكون $\beta1+\beta2=0.817220+0.970295$ اكبر من الواحد الصحيح.
7- ان العملية الانتاجية مكثفة لعنصر راس المال وذلك لكون القيمة $\beta1/\beta2$ اكبر من الواحد الصحيح0

** المتغير المعنوي تحت مستوى (1%) اي بدرجة ثقة تبلغ 99% .0

الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات :

1- ان نتائج الحليل الاحصائي في (الفصل الثالث) ،اثبتت بان المشاركة بين القطاعين العام والخاص اكثر معنوية مما لو استقل القطاع الخاص لوحده او القطاع العام لوحده في عملية النهوض بالاقتصاد العراقي .
2- ان القطاع العام قد قاد الاقتصاد العراقي منذ عام 1968 ولغاية 2003 ، بحيث حقق ايجابيات مهمة منها زيادة المستوى ألمعاشي للفرد العراقي نتيجة لزيادة معدل دخل الفرد وخصوصا بعد تأميم شركات النفط الأجنبية عام 1973 .
3- حقق القطاع العام خطط تنموية (خضعت من الناحية الفعلية لإيرادات النفط المحددة غالبا باستراتيجيات الشركات الدولية والعلاقات الاقليمية السائدة) نهضت بالاقتصاد بطفرات، وحققت فرص عمل قللت من وتائر البطالة خلال الفترة المذكورة . الا انها لم تخلق فائض اقتصادي يزيد من مرونة هذه الخطط تجاه المستجدات المحيطة والتقلبات الدولية .

4- عمدت الدولة الى خصخصة بعض منشئات القطاع العام وإعطاء دور للقطاع الخاص، فخلال عام 1987 تم خصخصة 50 مشروعا زراعيا حقق فيها القطاع الخاص نسبة مساهمة بلغت 99% . أما في القطاع الصناعي فقد تم بيع 76 منشأة للقطاع الخاص وكذلك 58 مشروعا تجاريا و 19 موقعا سياحيا .

5- إن الدعوة إلى إعطاء الدور إلى القطاع الخاص عن طريق (خصخصة) مشاريع و مؤسسات الدولة للنهوض بالاقتصاد ، دعوة فيها مخاطرة كبيرة على صعيد عوائد رأس المال والعمالة وتحقيق الفوائض الإنتاجية فضلا عن العواقب الاجتماعية الأخرى .

4-2 التوصيات :

1- عند اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من الضروري خلق حالة مناسبة من النمو الاقتصادي المستدام ، ينمو معه الناتج المحلي الاجمالي سنويا بنسب حقيقية (اي بالأسعار الثابتة) تتفوق على نسبة النمو السكاني السنوي .بهدف تحسين مستوى الدخل الفردي ومستوى معيشة المواطنين .

2- لكي يتطور الاقتصاد العراقي ، وينمو، فهو بحاجة الى القيام بإصلاحات هيكلية تشمل على تبني اقتصاد السوق (Market Economy) وتنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد فقط على القطاع النفطي .

3- نوصي بالنهوض بالعملية الاقتصادية في البلد بشراكة القطاعين العام والخاص ، وعلى الدولة ان تهيء مستلزمات النجاح من اجل الاصلاح الاقتصادي في العراق لتقديم افضل الخدمات للمواطنين .

((ملحق))

ايضاح الاختبارات والنماذج الاحصائية

1-Maximum likelihood estimation(ML):

In statistics, maximum-likelihood estimation (MLE) is a method of estimating the parameters of a statistical model. When applied to a data set and given a statistical model, maximum-likelihood estimation provides estimates for the model's parameters.The method of maximum likelihood corresponds to many well-known estimation methods in statistics:

$$Y=XB+U, \qquad With\ U \sim N(0.Ó^2u, In)$$

2-The Durbin-Watson test(DW):

In statistics, the Durbin–Watson statistic is a test statistic used to detect the presence of autocorrelation (a relationship between values separated from each other by a given time lag) in the residuals (prediction errors) from a regression analysis. It is named after James Durbin and Geoffrey Watson.

If e_t is the residual associated with the observation at time *t*, then the test statistic is:

$$d = \frac{\sum_{t=2}^{T}(e_t - e_{t-}}{\sum^{T} \quad e^2}$$

where *T* is the number of observations. Since *d* is approximately equal to 2(1 − *r*), where *r* is the sample autocorrelation of the residuals, *d* = 2 indicates no autocorrelation. The value of *d* always lies between 0 and 4. If the Durbin–Watson statistic is substantially less than 2, there is evidence of positive serial correlation.

3-Akaike info criterion:

The Akaike information criterion is a measure of the relative goodness of fit of a statistical model. It was developed by Hirotsugu Akaike, under the name of "an information criterion" (AIC), and was first published by Akaike in 1974. It is grounded in the concept of information entropy, in effect offering a relative measure of the information lost when a given model is used to describe reality. It can be said to describe the tradeoff between bias and variance in model construction.

the general case, the AIC is:

$$AIC = 2k - 2\ln(L)$$

where *k* is the number of parameters in the statistical model, and *L* is the maximized value of the likelihood function for the estimated model.

4- Schwarz criterion:

The Schwarz Criterion is a criterion for selecting among formal econometric models. The Schwarz Criterion is a number:

T Ln. (RSS) + K Ln.(T)

The criterion is minimized over choices of K to form a tradeoff between the fit of the model (which lowers the sum of squared residuals) and the model's complexity, which is measured by K. Thus an AR(K) model versus an AR(K+1) can be compared by this criterion for a given batch of data.

5- Hannan-Quinn criterion:

In statistics, the Hannan-Quinn information criterion (HQC) is a criterion for model selection. It is an alternative to Akaike information criterion (AIC) and Bayesian information criterion (BIC). It is given as:

$$\mathrm{HQC} = n \log\left(\frac{\mathrm{RSS}}{n}\right) + 2k \,\mathrm{lc}$$

where *k* is the number of parameters, *n* is the number of observations, and RSS is the residual sum of squares that results from linear regression or other statistical model.

مصادر البحث

أ – المصادر العربية:

1- وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة السنوية عام 2007 ص 295 .

2- وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2000- 2008).

3- وزارة الصناعة – احصاءات المعامل المباعة الى القطاع الخاص – بغداد – 1994 .

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1992.ص 16.

5- – ندوة كلية الادارة و الاقتصاد -التنمية الاقتصادية في العراق– جامعة واسط . منشورة على موقع الكلية في الانترنت 2010- 4-09.

6 - زيني ، محمد علي - الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل طبعة عام 2010 ص287 و288 ـــ المملكة المتحدة. لندن

7- القريشي ، حاتم - الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق– مجلة الواسطي – مجلة علمية محكمة – تصدر عن جامعة واسط . العدد (17) لسنة 2011 .

8- معروف ،هوشيار ، دراسات في التنمية الاقتصادية –طروحات فكرية وحالات دراسية طبعة عام 2005–، جامعة البلقاء التطبيقية.

9- سيملسون و نورد هاوس ، علم الاقتصاد ـــ مكتبة لبنان ناشرون – طبعة اولى 2006 . ص 245.

ب- المصادر باللغة الانكليزية :

1- [© 2005-2008 The Trustees of Indiana University (11/15/2008) *Linear Regression Models for Panel Data*. p.13]

2- [Copyright 1994-2009 Quantitative Micro Software,LLC (Eviews user guides, p.569)]

3- http://en.wikipedia.org/wiki/byesian _information _criterion

4- http://en.wikipedia.org/wiki/byesian_akaike_information

5- http://en.wikipedia.org/wiki/model_selection

6- http://en.wikipedia.org/wiki/linear_rgression

7- http://en.wikipedia.org/wiki/likelihood